# قلة الرواية في عهد الخلافة الراشدة

# *Scarce in narration in the era Caliphate*

ولي الله[i] محمدعادل[ii]


## *Abstract*

*The article under reference deals with the source in narration in the age of Caliphte. Though the entire related religion teachings have been transferred to the next sacrece group of followers from the companions of the Holy Prophet; but the readers come across a delimms that the narrations are some how less as comared to the following ages.*

*In this article we have proven with the help of many anthentic historical facts that his sacrce in narration has occurred for many reasonsable reasons. Among them one is the powerful memory of Shaba R.A who possessed this skill form their forfathers. The other thing was the extreme carefullness to keep the Quran and Sunnah from imalgamation of Israeli narration.*

*In the article , we have proved the fact that this scarce occurred due to the amful sincerity of Sahaba in transferring the knowledge to the coming generation without any addition and alteration.*


***Key words:*** *Caliphate, Companians, Narration, Addition*

**روي عن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، أنه أمر بإقلال الرواية عن النبي . و مستند ذلك روايتان: إحداهما، رواية إسحاق بن موسى عن معن بن عيسى عن**

[i] الباحث في مرحلة الدكتورة، كلية أصول الدين، بجامعة عالمية إسلامية، اسلام آباد

[ii] الاستادالمساعد، قسم الدراسات الإسلامية، بجامعة عبدالولي خان، مردان

**مالك بن أنس عن عبدالله بن إدريس، عن شعبة، عن سعد بنششش إبراهيم عن أبيه قال:**

> **"وإلى أبي مسعود الأنصاري، فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم بالمدينة حتى استشهد."**

**رواها الخطيب، ثم قال: لم يرو مالك عن عبدالله بن إدريس غير هذا الحديث، و لم يحدث عن الكوفيين إلا عنه[1]. لكن الرواية رويت من غير طريق ابن إدريس، فرواها آدم بن أبي إياس[2]عن شعبة عند ابن حبان[3].**

**و الرواية الأخرى عن قرظة بن كعب قال:**

> **"خرجنا فشيعنا عمر إلي صرار[4] ثم دعا بماء، فتوضأ، ثم قال لنا: تدرون لم خرجت معكم.؟ قلنا: أردت أن تشيعنا و تكرمنا. قال: إن مع ذاك لحاجة خرجت لها. إنكم تأتون بلدة، لأهلها دوي بالقرآن كدوي النحل. فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و أنا شريككم. قال قرظة: فما حدثت بعده حديثا عن رسول الله."**

**رواها ابن ماجه عن حماد بن زيد عن مجالد عن الشعبي به[5]. و مجالد ضعيف[6]، و تابعه بيان بن بشر[7] عند الحاكم[8] و ابن عبدالبر في "جامع بيان العلم"[9] و الخطيب في "شرف أصحاب الحديث"[10]. و تابعه أشعث[11] عند الرامهرمزي في "المحدث الفاصل".**

**مواقف العلماء عن موقف عمر بن الخطاب**

**واعترض على هذا الموقف من عمر بن الخطاب، أنه يخالف المنهج النبوي، الذي يرشد الناس إلى حفظ السنة و إشاعتها، كما دل عليه غير واحد من الأحاديث. و للعلماء في توجيه قوله مواقف كما في التالي:**

**موقف أبي عبيد القاسم بن سلام**

**المراد بالإقلال في الرواية عند أبي عبيد، ترك رواية الإسرائيليات، فقد تعرض للقضية، ضمن قول ابن مسعود: جردوا القرآن...، فأورد قول عمر:**

> **"جردوا القرآن، و أقلوا الرواية عن رسول الله و أنا شريككم. ثم قال: إنه لم يرد بتجريد القرآن ترك الرواية عن النبي و قد رخص في القليل منه،**

فهذا يبين أنه لم يأمر بترك حديث النبي و لكنه أراد عندنا علم أهل الكتاب، للحديث الذي سمع من النبي فيه حين قال: أمتهوكون[12] فيها يا ابن الخطاب..؟ و مع هذا أنه كان يحدث عن النبي بحديث كثير[13]."

**موقف ابن قتيبة**

**توجيه إنكار عمر للإكثار من الرواية عند ابن قتيبة، خوفه للكذب على رسول الله. فيقول:**

"كان عمر شديد الإنكار على من أكثر الرواية أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد عليه، و كان يأمرهم بأن يقلوا الرواية يريد بذلك ألا يتسع الناس فيها، و يدخلها الشوب و يقع التدليس و الكذب من المنافق و الفاجر و الأعرابي[14]."

**موقف الطحاوي الحنفي**

**عقد الطحاوي الحنفي في كتابه شرح مشكل الآثار بابا بعنوان: بيان مشكل ما روي عن رسول الله من أمره بالتبليغ عنه و حمده فاعل ذلك، و ما يدخل في هذا المعنى، و ما قد روي عن عمر من حبسه بعد رسول الله ذوي الرواية الكثيرة عنه.**

**و بعد استعراض روايات الحبس، حاول التطبيق بينها و بين الروايات التي تحض على رواية السنة، بأن مذهب عمر هذا مبني على الاحتياط في نقل السنة و إن كان رواتها ثقات. و لم يكن عمر منفردا في عمله هذا بل هو متابع لأبي بكر،و استدل بحديث تثبت أبي بكر في ميراث الجدة.**

**ثم عقبه باحتمال كون كثرة الرواية يشغلهم عن القرآن بالتأمل فيه لاستنباط المسائل. و استدل له بقصة قرظة بن كعب مع عمر المتقدمة. و حمل الأمر بتقليل الرواية إذا كان شاغلا عن القرآن، و إلا السنة التي تبين معاني القرآن لم ينه عنه عمر[15].**

**موقف محمد بن حبان البستي**

**عقد ابن حبان في "كتاب المجروحين من المحدثين" بابا بعنوان "ذكر بعض السبب الذي من أجله منع عمر بن الخطاب أصحابه من إكثار الحديث". و في التالي ملخص ما قاله:**

> **"أن عمر لم يتهم الصحابة بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، و لا ردهم عن تبليغ سننه، لأنه كان يعلم حديث "ليبلغ الشاهد منكم الغائب"، و يعلم أن كتمان السنن حرام. و يدل على عدم اتهمامه قوله لأبي موسى الأشعري: إنا لا نتهمك، و لكن الحديث عن رسول الله شديد".**

**علم عمر أنه سيكون الكذب على رسول الله فمنع الثقات المتقنين شهداء الوحي و التنزيل، عن كثرة الرواية لئلا يجترئ أحد بالكذب عليه.**

**علي بن أبي طالب تبع عمر في هذا، فكان يستحلف من يحدثه عن النبي و إن كانوا ثقات مأمونين[16].**

**موقف ابن حزم الأندلسي**

**تعرض ابن حزم الظاهري لقضية "إقلال الرواية" فنقّدها و في التالي ملخص ما قاله:**

> **"إن الشعبي لم يذكر السماع عن قرظة، و مات قرظة بالكوفة في إمارة المغيرة بن شعبة الذي توفي سنة خمسين بلاشك، و الشعبي أقرب إلى الصبا، بل نقل القول الآخر عن بعض أهل العلم أن قرظة مات بالكوفة في خلافة علي بن أبي طالب[17]. فالشعبي لم يلق قرظة[18]. و الرواية منقطعة، لايحتج بها."**
>
> **"حديث "جردوا القرآن و أقلوا الرواية" مروي من طريق أبي الحصين[19]، و هو لم يولد إلا بعد موت عمر بدهر، و أعلي من عنده ابن عباس و الشعبي. فهو منقطع لايحتج به."**
>
> **"حديث حبس عمر لابن مسعود و أبي الدرداء و أبي ذر، روي من طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف عن أبيه عن عمر. و انتقده بأنه مرسل، فلايصح الاحتجاج به، أي إن إبراهيم بن عبدالرحمن لم**

يسمع من عمر."

**رواية الحبس ظاهر الكذب و التوليد، لأنه لا يمكن أن عمر كان يتهم الصحابة، أو نهى عن نفس الحديث، و ألزمهم كتمانها و جحدها. فهذا خروج عن الإسلام و قد أعاذه الله من هذا.**

**إن كان سائر الصحابة متهمين بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فعمر أيضا صحابي.**

**إن كانوا غير متهمين و حبسهم عمر فهو ظلم منه، و عمر ليس بظالم.**

**لو صح عن عمر النهي عن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو محمول على التحديث بالإسرائليات.**

**عمر بن الخطاب من المكثرين، فروى خمس مائة حديث و نيف. و ما في الصحابة أكثر حديثا منه إلا بضعة عشر رجلا[20].**

**موقف الخطيب البغدادي**

**قال الخطيب: إن قال قائل ما وجه إنكار عمر على الصحابة روايتهم عن رسول الله و تشديده عليهم في ذلك..؟ قيل له: إنما فعل ذلك عمر احتياطا للدين و حسن نظر للمسلمين، لأنه خاف أن ينكلوا عن الأعمال و يتكلوا على ظاهر الأخبار، و ليس حكم جميع الأحاديث على ظاهرها، و لا كل من سمعها عرف فقهها، فقد يرد الحديث مجملا، و يستنبط معناه و تفسيره من غيره، فخشي عمر أن يحمل حديث على غير وجهه، أو يؤخذ بظاهر لفظه، و الحكم بخلاف ما أخذ به.**

**و قال بعد نحو صفحة: قلت:**

> **"و كذلك نهى عمر الصحابة أن يكثروا رواية الحديث إشفاقا على الناس أن ينكلوا عن العمل اتكالاعلى الحديث. وفي تشديد عمر أيضا على الصحابة، وفي روايتهم حفظ لحديث رسول الله، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور بصحبة النبي ، قد تشدد عليه في روايته ، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقي الشيطان في النفس من تحسين الكذب أرهب[21]."**

**موقف ابن عبدالبر**

**عقد ابن عبدالبر في "جامع بيان العلم و فضله" بابا بعنوان "ذكر من ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له و التفقه فيه". و أطال الكلام فيه، و في التالي ملخص كلامه:**

**"قول عمر هذا كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن فخشي عليهم الاشتغال بغيره عنه، إذ هو الأصل لكل علم.**

**إن عمر إنما نهى من الحديث عما لا يفيد حكما، و لا يكون سنة.**

**طعن العلماء في حديث قرظة هذا، لأن الآثار الثابتة عن عمر، من رواية أهل المدينة بخلاف حديث قرظة هذا، فحديث قرظة، تفرد به بيان عن الشعبي و مثله لا يحتج به في المسئلة، لأنه يعارض السنن و الكتاب، فالكتاب يأمر بإطاعة النبي و التأسي به، و هذان لا يكونان إلا بالخبر عنه، و هذا بعيد من عمر أنه يأمر بخلاف كتاب الله.**

**جاءت عدة روايات عن عمر بن الخطاب في الحث على رواية الحديث، منها: من سمع حديثا فأداه كما سمع فقد سلم. و منها: تعلموا الفرائض و السنة كما تتعلمون القرآن. و كذلك سأل عمر في عدة مواقف عن الناس: "من عنده علم عن رسول الله في كذا..؟". ثم عمر ذم الرأي و أصحاب الرأي و وصفهم أعداء السنن، و هو القائل: خير الهدي هدي محمد . و هو القائل: سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله. كل هذه الروايات مخرجة عند ابن عبدالبر.**

**روايات الإكثار و الحث كلها صحيحة عن عمر، و يجمع بينهما أن من شك في شيئ تركه، و من حفظ شيئا و أتقنه جاز له أن يحدث به، و إن الإكثار يحمل الإنسان بالرواية لكل ما سمع جيدا كان أو رديئا، غثا كان أو ثمينا.**

**إن المنع من الإكثار كان لخوف الكذب على رسول الله بأن يحدثوا بما لم يتقنوا حفظه و لم يعوه، لأن قليل الرواية أضبط من المستكثر. أو خوف الاشتغال عن تدبر السنن و القرآن، لأن المكثر لا تكاد تراه إلا غير متدبر و لا متفقه.**

**إن كانت الرواية مكروهة عند عمر لنهى عنها مطلقا – قلة و كثرة – لكنه**

لم يفعل، بل أمر المتقنين أن يحدثوا بما يعونه. فلو كان مراده ذم الرواية مطلقا فكيف يأمرهم بالرواية..؟

إن كان الحديث خيرا، فالإكثار من الخير أفضل.

لو كان المنع من الإكثار في الرواية مذهب عمر بن الخطاب كما يتمسك به البعض، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أحق بالاتباع من عمر. فنترك عمر و نتبع رسول الله[22]."

**مناقشات حول مواقف العلماء**

ناقش بعض العلماء رواية "الإقلال من الحديث" عن عمر سندا، من أن الشعبي لم يسمع قرظة. لكن قوله بعدم سماع الشعبي عن قرظة لا يصح، فيمكن اللقاء بينهما، فالشعبي ولد سنة 19، في عهد عمر، و توفي قرظة بن كعب في إمارة المغيرة بن شعبة، كما جاء في صحيح مسلم. و إمارة المغيرة كانت في عهد معاوية بن أبي سفيان، بعد سنة 41.أما قوله في رواية حبس الصحابة، بأن إبراهيم بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر، فقد أثبت سماعه حذاق المحدثين، فقال أحمد بن حنبل: و إبراهيم بن عبد الرحمن لا شك فيه، سمع من عمر[23]. و قال يعقوب بن شيبة: لا نعلم أحدا من ولد عبد الرحمن روى عن عمر سماعا غيره[24]. و عند الواقدي روى عن عمر سماعا و رؤية، و تدل عليه قصة رؤيته لإحراق عمر بيت رويشد الثقفي، التي رواها الدولابي في الكني بإسناد حسن[25]، و ابن سعد في طبقاته بإسناد صحيح[26]. و كذا تدل على إدراكه لعمر الرواية التي أخرجها عبد الرزاق[27]، و ابن أبي شيبة[28]، و البيهقي في السنن الكبرى[29]، بإسناد صحيح:

"أن أمه – أم إبراهيم – أمرت بشاة فسلخت حين جلد عمر أبابكرة. و ولد في أواخر حياة النبي و لذلك ذكره جماعة في الصحابة، كابن مندة، و أبي نعيم، و ابن عبد البر، و ابن الأثير، و ابن حجر[30]."

ناقش الآخرون قضية الإقلال على تقدير ثبوتها عنه، فأولوها إلى غير معنى الظاهر، فمنهم من حملها على النهي عن الإسرائليات. و هو أبو عبيد، و ابن حزم. و يناقش موقفهم هذا، بأن نص الرواية يأباه. ففيها: أقلوا الرواية عن رسول الله و أنا شريككم. و قد يجاب بأن الإكثار قد تؤدي إلى الخلط بين الحديث و

**الإسرائيليات، و هو المفهوم من قول الخطيب.**

**يقول ابن حجر شارحا قول ابن الصلاح:**

> **"إذا كان الصحابي ينظر في الإسرائيليات فلا يعطى تفسيره حكم الرفع": كمسلمة أهل الكتاب مثل عبدالله بن سلام و غيره. و كعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدِّثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم و لا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع لقوة الاحتمال[31]."**

**و يفهم من ذلك أن الإكثار في الحديث مظنة دخول ما ليس منها، سيما الإسرائيليات، التي كان مسلمة أهل الكتاب يكثرون منها، منهم عبدالله بن سلام، و كعب الأحبار، و وهب بن منبه، و نوف البِكّالي، و أخذ منهم بعض الصحابة مثل أبي هريرة و عبدالله بن عمرو بن العاص.**

**بعضهم قصروا التحديث عند من كان جديد عهد بالقرآن. و جاء التصريح به في رواية قرظة، "لهم دوي بالقرآن كدوي النحل".أخذ البعض بأن عمر لم يمنعهم من التحديث مطلقا، بل أمرهم بالإقلال. و هذا يفيد أنه منعهم من التحديث من غير ضرورة داعية. لكن جاء في رواية قرظة أنه حينما ورد الكوفة فسألهم الناس عن الحديث فأجابهم "نهانا ابن الخطاب"[32]. فيمكن توجيهه بأنهم طلبوا عنه التحديث من غير داعية، فأجاب هذا. و هذا التوجيه يوهن بأن قرظة قال: فما حدثت بعده حديثا عن رسول الله. و فعلا وقع كما قال، فلم يرو عنه في المصادر التي بين أيدينا إلا أنه كان في العرس يسمع الغنى فأنكر عليه عامر بن سعد البجلي، فأجابه:**

> **"رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه و في البكاء عند الميت[33]."**

**فالحاصل أن الإقلال ليس منعا من الرواية.**

**عند البعض، موقف عمر كان اجتهادا منه، و عندنا النصوص الثابتة في المسئلة، و رسول الله كان أحق منه بالاتباع. و لا يخلوا هذا**

من القدح في عمر، لأن الاجتهاد في مورد النص لايصح من مجتهد، و لا يليق بعمر الاجتهاد في معارضة النصوص الظاهرة. فالواجب حينئذ، حمل قوله على محمل صحيح. و الصحيح أن عمر متبع في قوله هذا كما يأتي، و ليس مجتهدا.

وحاول بعضهم رد رواية الإقلال عن عمر، بمخالفة عمر له. كما صنع ابن حزم، محتجا بأنه من المكثرين. فروي عنه خمس مائة حديث و نيف. و ما في الصحابة أكثر حديثا منه إلا بضعة عشر رجلا. فروايته لمثل هذا العدد، يدل على وهن رواية الإقلال عنه. و قد يناقش بأن ما عندنا إكثار، يمكن أن يكون عند عمر إقلال، و يؤيد ذلك أنه من السابقين الأولين، و لازم النبي، فما تحمله عنه أكثر بكثير من خمس مائة و نيف. فهذا العدد حينئذ يصير قليلا نسبيا. و بهذا المعنى المكثر، من كان كثير الرواية بالنظر إلى قلة صحبته. فبهذا المعنى أبوهريرة مكثر، و لذلك أنكروا عليه كثرة الرواية34 دون غيره. و ذلك لأنه أسلم يوم خيبر، فملازمته للنبي أقصر بالنظر إلى رواياته. فقضية "الإكثار و الإقلال"، تقتضي النظر في ملازمة الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم.

توجيه صنيع عمر بن الخطاب في تقليل الرواية

إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتب جميع السنن، لئلا تفشو بين الناس و يخلط مع القرآن في تواتره، فنفس سياسة النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بها عمر بن الخطاب. فقرب عهده بعهد النبي صلى الله عليه وسلم ، و أكابر الصحابة أحياء، فلو تركهم يحدثون عن النبي صلى الله عليه وسلم يخشى أن تتواتر الأحاديث، فيخلط بينها و بين القرآن. و يدل عليه ما رواه الخطيب أن عمر تصدى لكتابة الحديث فمكث يستخير الله شهرا، ثم بدا له أن لا يكتب. و روى عنه أنه حرق الصحف الحديثية[35]. و يذكر أن أبابكر– الخليفة الأول – تصدى لكتابة السنة، فكتب الصحيفة ثم حرقها[36].

**اجتهاد عمر بن الخطاب في إقلال الرواية صحيح. و له في ذلك قدوة. فروي عنه:**

> **"إياكم و كثرة الحديث عني، فمن قال علي فليقل حقا، أو صدقا و من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار[37]. و روي عنه : اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم فمن كذب علي متعمدا..."**

**الحديث. أخرجه الترمذي، و قال حسن[38]. فهاتان الروايتان يعضدان موقف عمر من إقلال الرواية.**

**و توجيه موقفه ما بينه ابن حبان و الخطيب البغدادي، بأن عمر كان يريد الاحتياط في الرواية، بأن لا يختلط كلام الناس مع كلام الرسول صلى الله عليه وسلم. و احتياطه هذا لا يقتصر برواية الحديث فقط، بل روي عنه أنه أمر بأنه لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة[39].**

**الصحابة و تقليل الرواية**

**والمتتبع للآثار المنقولة عن الصحابة، يجد كثيرا منها ناطقة بشهادتهم على أنفسهم بالتقليل من الرواية، و منهم من صرح بالسبب و من نقل عنه سكوته دون تعليل، كعبدالله بن عمر الذي جالسه الشعبي سنة فلم يحدثه شيئا[40]، و عن مجاهد قال:**

> **"صحبت ابن عمر إلى المدينة فلم أسمعه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حديثا واحدا[41]."**

**و سعد بن مالك الذي سافر من مكة إلى المدينة فلم يتحدث بشيئ[42].**

**أما عبدالله بن مسعود، فذكر عنه عمرو بن ميمون قال:**

> **"ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلا آتيته فيه، قال: فما سمعته يقول بشيئ قط، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فنكس، قال: فنظرت إليه و هو قائم محللة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه، و انتفخت أوداجه، قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبا من ذلك، أو شبيها بذلك[43]."**

**نرى أنه كان في حالة تجاوزت الخشوع إلى الذهول تعظيما للحديث و هو ما دفعه إلى التقليل من روايته.**

**و أخرج الحاكم في المستدرك و صححه على شرط الشيخين من طريق مسلم البطين عن عمرو بن ميمون، قال:**

> **"كان عبد الله يأتي عليه السنة لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدث ذات يوم عن رسول الله بحديث فَعَلَتْهُ كآبةٌ و جعل العرق يتحادر على جبهته و يقول: نحو هذا أو قريبا من هذا[44]."**

**ونفس الخوف كان عند الزبير بن العوام مع أنه كان ملازما للنبي صلى الله عليه وسلم ، فحينما سأله ابن عبدالله:**

> **"إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان و فلان..؟ أجابه قائلا: أما إني لم أفارقه و لكن سمعته يقول: من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار[45]."**

**و كلمة "الكذب" و إن جاءت في رواية أنس مقيدة بالعمد، فإنها في رواية الزبير مطلقة. فيفهم منه، أن التحذير من الكذب دفع الصحابة إلى التحري انطلاقا من التقليل. على أنه يفهم من سؤال ابن الزبير أباه، أنه كانت الرواية في ذاك العهد كثير، كما أشار إليه في قوله "كما يحدث فلان و فلان".**

**و من لم يتعمد الكذب فهو معفو عنه، بيد أن الكذب كذب نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلذلك يتوقى بعضهم عن التحديث، فقد جاء عن عمران بن الحصين في تقليل روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:**

> **"و الله إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين متتابعين و لكن بطأني عن ذلك أن رجالا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت و شهدوا كما شهدت، و يحدثون أحاديث ما هي كما يقولون، و أخاف أن يشبه لي كما شبه لهم فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون[46]."**

**في هذا الأثر نسب عمران بن الحصين الخطأ إلى الصحابة من قبيل السهو لا العمد، و جعله سببا لتقليل روايته. أما الخطأ في مرويات بعض الصحابة، فلا**

**يتنافي مع عدالتهم، فكم من الثقات يخطؤون، و هذا الخطأ يرجع إلى الحفظ، و لا مرية في أن الصحابي قد يجرح من قبل حفظه.**

**و منهم من قلل التحديث لما رابه من سلوك بعض الناس بعد حدوث فتنة مقتل عثمان بن عفان الخليفة الثالث، قال عبدالله بن عباس:**

**"إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب و الذلول تركنا الحديث عنه[47]."**

**قال مسدد و ثنا يحيي عن شعبة عن عمرو بن مرة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: قلنا لزيد بن أرقم: يا أبا عمرو ألا تحدثنا.؟ قال:**

**"قد كبرنا و نسينا، و الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد[48]."**

**نتائج البحث**

**بأن عمررضى الله عنه كان يريد الاحتياط فى الرواية.إن المنع من الإكتفا كان لحوف الكذب على رسول الله.قال لبعض العلماء رواية الاستدلال من الحديث عن عمرسندا لايصح.ناقش الاخرون قضية الاستدلال على تقدير تنبونها عن عمرفادلوها الى غٰير معنى الظاهرفمنهم من جماعة النهى عن الإسرائيليات.تقليل الرواية فى عهد الصحابة كالسبب عدم الحلط بين الحديث والإسرائيليات.**

**حواشى وحواله جات**

**1 شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، 88**

**2 عنه محمد بن يحيى بن كثير.**

**3 محمد بن حبان البستي ،المجروحون من المحدثين 1: 37، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي 1420ه**

**4: بكسر الصاد، موضع على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق. راجع الروض المعطار، محمد بن عبد المنعم الحميري، 356، ط. مكتبة لبنان 1984م**

**5 سنن ابن ماجه، المقدمة، 18 رقم الحديث: 28، قال الألباني: صحيح بإسناد الحاكم و وافقه الذهبي.**

6 هو مجالد بن سعيد بن عمير، من رجال الأربعة، و أخرج له مسلم مقرونا بغيره، تهذيب التهذيب 4: 24

7 و هو ثقة من رجال الجماعة، تهذيب التهذيب 1: 255

8 المستدرك، 1: 102، قال الحاكم هذا الحديث صحيح الإسناد و له طرق تجمع و يذاكر بها، و وافقه الذهبي.

9 جامع بيان العلم و فضله: 998

10 شرف أصحاب الحديث: 88

11 كذا وقع في المحدث الفاصل مهملا، و محقق الكتاب، محمد عجاج الخطيب، سكت حيث لايصح له السكوت، ثم راجعت تهذيب الكمال فوجدت أنه أشعث بن سوار الكندي (من رجال الأربعة إلا أبي داود، و أخرج له مسلم في المتابعات، و البخاري في الأدب) و ذكر في شيوخه الشعبي و تلاميذه حفص بن غياث الذي روى عنه عند الرامهرمزي. (1: 264)

12 التهوك كالتهور و هو الوقوع في الأمر بغير رؤية. و المتهوك: الذي يقع في كل أمر. و قيل: هو التحير. (النهاية مادة "هوك"، 5: 282) و راجع الفائق للزمحشري (4: 117). و قال أبوعبيد: يقول: أمتحيرون أنتم في الإسلام؟ لا تعرفون دينكم حتى تأخذوه من اليهود و النصارى؟ (غريب الحديث: 2: 322 و ما بعدها)

13 غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي، 5: 59 و 60، ط. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرة 1404ه

14 تأويل مختلف الحديث، عبدالله بن مسلم بن قتيبة، 47، ط. دار الفكر بيروت 1415ه

15 شرح مشكل الآثار، أحمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي، 15: 311 و ما بعدها، ط. مؤسسة الرسالة 1415ه

16المجروحون من المحدثين، 1: 37 و ما بعدها

17 هذا القول غير صحيح، لرواية مسلم في الجنائز، برقم: 933، أول من نيح عليه بالكوفة قرظة بن كعب، فقال المغيرة بن شعبة.. الحديث. فالحديث يدل على بقائه إلى زمن المغيرة.

18 ما قال عن الشعبي من أنه لم يسمع من قرظة، لا يوافق عليه، بل الصحيح أنه سمعه. انظر: تهذيب الكمال، 14: 30

19 ذكره ابن حبان في الثقات، و قال: مات سنة 127ه، و قد قيل: سنة 107، و وافقه ابن حجر، فروايته عن الصحابة مرسلة. (تهذيب التهذيب، 3: 66)

20 انظر: الأحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، 2: 139 و 140، ط. دار الآفاق الجديدة بيروت

21 شرف أصحاب الحديث، 88 – 91

22 انظر: جامع بيان العلم و فضله، 998 و ما بعدها

23 العلل و معرفة الرجال، أحمد بن حنبل، 1: 289

24 تاريخ دمشق، 2: 461، و تهذيب التهذيب، 1: 139

25 الكني و الأسماء، محمد بن أحمد أبو بشر الدولابي، 1: 189، ط. دار الكتب العلمية بيروت 1420ه

26 طبقات ابن سعد، 5: 56

27 مصنف عبد الرزاق، 7: 368، رقم الحديث، 13510

28 مصنف ابن أبي شيبة، 9: 326، رقم الحديث، 28791، و فيه: إن أَمَّهُ إني لأذكر مسك شاة، و هو تحريف ظاهر. انظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح، د: شريف حاتم العوفي، 21 الحاشية.ط. دار الهجرة للنشر و التوزيع الرياض 1416ه

29 السنن الكبرى، 8: 566، رقم الحديث، 17579

30 أبونعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، معرفة الصحابة 1: 212، ط. دار الوطن للنشر الرياض 1419ه

31 النكت على كتاب ابن الصلاح، 532 و 533

32 المستدرك، 1: 102

33 المستدرك، كتاب النكاح، 2: 184، و قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه و وافقه الذهبي.

34 صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم 1: 58

35 انظر الروايات في تقييد العلم للخطيب، ص 49 و ما بعدها

36 ذكره في كنز العمال، (10: 285– 286،ط. مؤسسة الرسالة بيروت)معزوا إلى مسند أبي بكر لابن كثير، و ما وجدته في مسند أبي بكر، في جامع المسانيد لابن كثير المطبوع، في مجلد 17، ط. دار الفكر بيروت. و رواه الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبي بكر، 1: 5

37 أخرجه ابن ماجه في المقدمة، 19، رقم الحديث: 35، و قال الألباني: حسن.

38 سنن الترمذي، كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، 5: 66، رقم الحديث: 2951

39 انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين بن عبد الرحمن ابن الأنباري، 20، ط. المكتبة المنار الأردن

40 سنن ابن ماجه، 17– 18، رقم الحديث: 26، قال الألباني: صحيح.

41 صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الفهم في العلم، 1: 43

42 سنن ابن ماجه، 18، رقم الحديث: 29، و قال الألباني: صحيح وكذا قال البوصيري.

43 سنن ابن ماجه، 17، رقم الحديث: 23، قال الألباني: صحيح

44 المستدرك، 3: 314

45 صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ، 1: 55

46 تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، 91

47 صحيح مسلم، المقدمة، 7

48 قال البوصيري في اتحاف الخيرة: هذا إسناد صحيح 1: 229. راجع، ابن ماجه، 17، رقم الحديث: 25